فتح... على طريق الاصلاح والتفعيل والتغيير

صخر حبش

البازار المفتوح حول ما يسمى الاصلاح والتغيير المطلوب على الساحة الفلسطينية اصبح مشاعا عاما على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. وتتحرك فيه ألسنة واصابع الاصدقاء والاعداء على حد سواء. فالادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية تقتربان من التطابق حول رؤية التغيير المطلوب في النظام السياسي الفلسطيني وفي القيادة الفلسطينية. والمجموعة الاوروبية وبعض الدول العربية يتطلعون نحو ضرورة المبادرة العملية للاصلاح والتغيير النابعة من الارادة الفلسطينية للاصلاح الذاتي ولسد الطريق امام التغيير الذي يقاد بالسلاسل على الطريقة الافغانية.

وفي وسط هذا البازار تقف حركة فتح.. وكل الانظار تتطلع اليها. فهي المسؤولة عن الاصلاح اذا تم، وهي المسؤولة عن الخراب اذا تحول الحلم الى سراب. فهي منها الرئيس والسلطة التنفيذية. والاغلبية في المجلس التشريعي. وهي المسؤولة عن غياب سلطة القضاء وعن التوقيع الاخير لقانون القضاء.وهي التي تقود الاجهزة الامنية المتصارعة بالنار والشتائم على الفضائيات. وهي التي تحمل اعباء انتفاضة الاقصى والقدس والاستقلال والعودة. وعلى اكتافها تستلقي ايجابيات وسلبيات المقاومة المسلحة. ولا نريد احصاء اعداد الشهداء والجرحى والاسرى وانما هي الذكرى التي قد تنفع المؤمنين.

وحين اجتمعت اللجنة المركزية للحركة بعد كارثة الاجتياح التي كشفت مكامن البطولات والهزائم. وتألق الارادات وثبوط العزائم، كان لابد من ملامسة الجرح بصدق واصرار من اجل الفصل والحسم ما بين الصديد والدم. وتأكيد ما نريده لانفسنا ولشعبنا لا ما يخططه لنا الاعداء. فالايمان بحتمية النصر لا يتحقق بدون التمسك بالثوابت والا هداف والا ستعداد الدائم للتضحية من اجل الحفاظ عليها وتحقيقها. ومن هنا كان لابد من استعراض شامل لتحديد هوية المرحلة وسمتها. وللتأكيد على الدور الطليعي للحركة في مواجهة الذات اولا.. على كافة المستويات وفي جميع الاتجاهات.

اولا: على المستوى السياسي

لكي نحدد طبيعة المرحلة كان لابد لنا ان نستعرض ما يطرحه اعداؤنا من تغيير في بنية عقولنا وتطلعاتنا بعد ان اجتاحت الدبابات وقصفت الطائرات وتمت المحاصرة لكل ذرة تراب في أرض الوطن. فما هو التغيير الذي يريده اعداؤنا؟

1. في المبادئ والمنطلقات والمرجعيات

لقد كشفت مفاوضات كامب ديفيد عدم الالتزام الاسرائيلي بمبادئ ومنطلقات عملية التسوية وذلك بعدم الا عتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وبعدم الا لتزام بقرارات الشرعية الدولية وبمرجعية عملية التسوية والاتفاقيات التي تمت على اساسها وكذلك مبدأ الارض مقابل السلام.

2. في الاهداف والغايات

لقد اصبح واضحا ان الكيان الصهيوني مدعوما بالادارة الامريكية يسعى من خلال الاجتياح وتصعيد العمل العسكري تقليص طموحات الشعب الفلسطيني وتخفيض سقف تطلعاته. وتشكل سلسلة اللاءات التالية المتجسدة في وثيقة كامب ديفيد ومقترحات كلينتون والتي تقلصت في مشروع شارون على الشكل التالي:

a) لا لانهاء الاحتلال عن جميع الاراضي المحتلة عام 1967.
b) لا لازالة جميع المستوطنات
c) لا للتحرير الكامل القدس.
d) لا لحق عودة اللاجئين.
e) لا للدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

ثانيا: على المستوى الامني والقيادي والتفاوضي

لقد شكلت الانتفاضة الشعبية تحركا من أجل الحفاظ على الثوابت الفلسطينية والتمسك بها. وكان التصعيد العسكري الا سرائيلي في مواجهة التحركات الجماهيرية يشكل محاولة للتفاوض بالدم وبالسلاح يعتمد على القوة العسكرية لكسر ارادة الشعب. وقد أدى فشل الانصياع لجريمة الاجتياح الى محاولة فرض التغيير المطلوب اسرائيليا وامريكيا على الشكل التالي:

1. في الاساليب والوسائل

a) وقف الانتفاضة والمقاومة
b) ترتيب الاجهزة الامنية لحماية الكيان الصهيوني ولكي تقوم بالمهمات التالية تحت عنوان الالتزامات تجاه عملية السلام كما تنص عليها اوراق تينت وزيني وتشمل:

(1) اعتقال المناضلين على خلفية الانتفاضة والمقاومة حسب قوائم تحددها المخابرات الاسرائيلية.
(2) تدمير البنية التحتية للمقاومة تحت عنوان الارهاب.
(3) جمع الاسلحة من الشعب الذي يقاوم الاحتلال وتسليمها للامريكان.

2. على المستوى القيادي

فرض تغيرات في بنية النظام الاساسي يشمل تغيير الرئيس المنتخب من الشعب الفلسطيني او تهميشه لصالح خيارات لحدية او على الطريقة الافغانية. ويعتقد الامريكان ان تركيبة القيادة المنسجمة مع التطلعات الصهيونية يمكن ان تتكون من مجموعة من المنسجمين مع ما طرح في كامب ديفيد سواء من داخل الاكادميين، او رجال المال والاقتصاد او المستعدين لتحمل مسؤوليات امنية في هذا الاطار.

3. على المستوى التفاوضي

يعتقد الامريكان والاسرائيليون ان اجراء المفاوضات تحت هذه الظروف الامنية والقيادية المذكورة اعلاه هي الوسيلة الوحيدة لفرض سلام الاذعان.

* * *

هذا هو التغيير الذي تطالب به الادارة الامريكية وحكومة شارون العنصرية وهو يتناقض بشكل كامل مع تطلعات الشعب الفلسطيني الذي تنبع من جراحه يوميا صرخات الحرية والاستقلال. ويتطلع شعبنا نحو حركة فتح لتعبر بصدق عن تبني التغيير القادر على التجسيد العملي لحق تقرير المصير.

وقد اكدت اللجنة المركزية للحركة على ان التغيير لا يمكن ان يمس الثوابت الاساسية التي تتعلق بالمبادئ والاهداف، ولا بد من اعادة النظر بالوسائل والاساليب والبنى التنظيمية لتحديد الايجابيات والسلبيات فيها. ولاجراء التغيير المطوب المنسجم والمحتكم الى الجماهير والقاعدة التنظيمية وكان التوجه العام للحركة في المجالات المختلفة على الشكل التالي:

اولا: في المجال السياسي

تؤكد الحركة على استمرار دورها النضالي وخيارها المتمسك باستراتيجية سلام الشجعان ولتحقيق الاهداف التالية:

1. تطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الامن لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي العسكري وصولا الى انهاء الاحتلال بما في ذلك الاستيطان عن جميع الاراضي المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس.
2. التمسك بهدف الوصول الى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يضمن حقهم في العودة على اساس قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 194.
3. تجسيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس المباركة.

ثانياً: في مجال منظمة التحرير الفلسطينية

انطلاقا من كون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تشكل الحكومة المركزية للشعب الفلسطيني فان الحركة ترى ضرورة تفعيل دورها بحيث تشارك دوائرها الضرورية في تحشيد جماهير شعبنا في الشتات للمشاركة الفعالة في تصليب الصمود وتصعيد المواجهة، وقد قررت اللجنة المركزية، التوجه الى اللجنة التنفيذية باقرار ما يلي:

1. تفعيل دور اللجنة التنفيذية وأهمية ان يكون لها اجتماعاتها الدورية الخاصة بها.
2. تفعيل دوائر المنظمة لتقديم الخدمات الضرورية لابناء شعبنا في الشتات وخاصة الدائرة السياسية

ودائرة اللاجئين ودائرة التربية والتعليم والدائرة الثقافية.

3. حل مشكلة السفارات بتوفير الموازنات الضرورية لها وفي حال حدوث أزمة مالية يتم تقليص الكادر والمصاريف الاخرى حسب الضرورة.
4. عقد اجتماعات منتظمة للمجلس المركزي تجسيدا للوحدة الوطنية.
5. تهيئة الظروف لعقد المجلس الوطني الفلسطيني باسرع ما يمكن.
6. العمل لاهمية عودة جميع اعضاء القيادات والكوادر الى الوطن.

ثالثا: في المجال الوطني الفلسطيني والوحدة الوطنية

تؤكد الحركة على اهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية ودورها النضالي في معركة الحرية وتحقيق الانتصار وتدعو الى:

1. العمل على تعزيز وتصليب الوحدة الوطنية حول المنطلقات والا هداف الواضحة في المجال السياسي.
2. تبني برنامج العمل السياسي الوطني الذي يضمن تحقيق الاهداف بالوسائل المشروعة بما فيها حق مقاومة الاحتلال وتعزيز الدور الجماهيري والشعبي في الانتفاضة للتمسك بالاهداف والثوابت.
3. التأكيد على رفض الوسائل والا ساليب التي لا تحظى بالاجماع الوطني وخاصة ما يتعلق بالاستهداف المقصود للمدنيين، الذي لا يخدم اهدافنا الوطنية ويؤلب علينا اجزاء كبيرة وكثيرة من المجتمع الدولي الذي يدعم الكيان الصهيوني.
4. الدعوة الى حوار وطني شامل لتقويم التجربة واستخلاص الدروس والعبر ولترسيخ العمق النضالي الوطني بكافة اشكاله.

رابعا: في المجال الامني

لقد كشفت المواجهة الشاملة مع العدوان الاسرائيلي مكامن القوة والضعف في المؤسسات والاجهزة الامنية بشكل واضح. ففي الوقت الذي ركزت فيه آلة الدمار الصهيوني واستهدفت مؤسسات الا من الوطني والاجهزة الامنية جميعها، فقد ظهرت الى جانب صور البطولة والتضحيات، صور التخاذل الانتهازي والعجز المؤسسي الذي تحول الى تراشق علني لا اخلاقي بين بعض المسؤولين عن هذه المؤسسات، الامر الذي يجعل من ترتيب اوضاعها ليس فقط حرصا على مستقبل دورها، وانما خشية من حاضر استفحال خطرها، وخاصة في ظل محاولة الاسرائيليين والامريكان على اعادة ترتيبها حسب مخططاتهم التوسعية.

وقد اكدت الحركة على ان المهمة الاساسية للمؤسسة الامنية هي توفير امن واستقرار الشعب الفلسطيني وحمايته. وهي المسؤولة عن حماية السياسات الفلسطينية الرسمية. وانطلاقا من التجربة

الماضية فقد تم التأكيد على ما يلي:

1. التأكيد على وحدة الرؤية والتوجه للمؤسسة الامنية بفروعها المختلفة. ويعين لها قائد ذو صلاحيات ويكون مسؤولا امام الاخ الرئيس والقيادة السياسية.
2. تتحدد مهام كل جهاز من اجهزة المؤسسة من خلال انظمة ولوائح بشكل واضح.
3. يمنع تدخل الاجهزة الامنية في الحياة المدنية الا وفقا للقانون. ويحظر تجاوز الاختصاصات المنصوص عليها.
4. يمنع على المؤسسة الامنية اقامة اتصالات مع الجانب الاسرائيلي الا في اطار الاتصالات المنصوص عليها في الاتفاقيات وحسب تعليمات القيادة.
5. رصد موازنات واضحة ومقررة لكل اجهزة وفروع المؤسسة الامنية وبذلك يمنع على المؤسسة جباية المال الا بما يخوله لها القانون بحيث تحول الاموال مباشرة الى وزارة المالية.
6. عدم السماح للمؤسسة الامنية او لمسؤوليها بالعمل في اي مجال اقتصادي او مدني.
7. إجراء تنقلات دورية لقادة الاجهزة وتحديد مدة زمنية لقيادة كل جهاز حسب الانظمة العسكرية المتبعة.
8. إعادة النظر في الكادر البشري للمؤسسة الامنية وفروعها بما يتناسب مع انظمتها واختصاصها وبالمهام الملقاة على عاتقها.

خامسا: في مجال البناء لدولة المستقبل والمجتمع المدني وسيادة القانون

ان تجربة بناء السلطة الوطنية ضمن ظروف المرحلة الانتقالية، وما حصل فيها من تراجع عن الالتزام بالاتفاقيات من قبل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تفرض علينا استخلاص دروس وعبر لترسيخ مبادئ ثابتة لبناء دولة المستقبل، الدولة الفلسطينية على الاسس والممارسات التالية:

1. التقيد بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية.
2. وضع قانون السلطة القضائية بعد ان تمت المصادقة عليه موضع التنفيذ والعمل الفوري وبكل الامكانيات لاستكمال بناء الجهاز القضائي وتلبية احتياجاته وتطويره وتفعيله.
3. إعادة تنظيم مؤسسات السلطة الوطنية وتعزيز قدرتها على القيام بدورها وفق قوانين وانظمة عمل واضحة تحدد هيكلياتها وصلاحياتها ومسؤولياتها وتمنع التعارض والازدواجية.
4. عقد اجتماعات خاصة بمجلس الوزراء والتأكيد على حق الوزارات ومجلس الوزراء في بناء وتسيير اعمال مؤسسات السلطة واداراتها وفق الاختصاص والتكامل ووفق سياسات واضحة. وضرورة انهاء التداخل والتنافس غير البناء بين الوزارات والادارات وضرورة دمج الوزارات المتكاملة وتقليص عددها لتحسين اداتها وترشيد نفقاتها ودراسة جدوى استمرار المؤسسات المستقلة الموازية.
5. التأكيد على أهمية ومركزية عمل وزارة المالية ووضع حد نهائي لتعدد مصادر القرار في الوزارة

وتعدد المرجعيات وادوات العمل المالي العام وتنظيم الموارد والميزانيات بقوانين عمل واضحة وعلى اسس عصرية وسليمة.

6. إعادة هيكلة ديوان الموظفين وتحديد صلاحياته وتنظيم علاقاته بمختلف الوزارات والمؤسسات بشكل دقيق وتطبيق قانون الخدمة المدنية وخاصة الجانب الاداري منه.
7. تشريع قانون خاص بالمحافظين والتقسيمات الادارية وتوضيح صلاحياتهم، وتحديد المحافظات نهائيا على اسس ادارية وبما يخدم العملية التنموية الشاملة وتنظيم علاقة الاجهزة السيادية والادارات المحلية بالمحافظ بما يمكنه من القيام بمسؤولياته على أكمل وجه.
8. إقرار قانون هيئة الرقابة العامة لتحديد دورها ومسؤولياتها، وصلاحياتها وعلاقاتها بمختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
9. استكمال بناء سلطة النقد ومؤسساتها المختلفة والتأكيد على استقلاليتها على طريق بناء البنك المركزي الفلسطيني والالتزام بقانون سلطة النقد الذي تم اقراره.
10. الإعداد الفوري للانتخابات وتنفيذ ما أمكن منها على كافة المستويات الرسمية والشعبية. واعتماد الانتخابات الحرة وسيلة وحيدة لاختيار القيادات سواء في هيئات المجتمع المحلي، او في التنظيمات والاتحادات والنقابات والمؤسسات الشعبية كادوات اساسية في بناء المجتمع المدني.
11. المصادقة على النظام الاساسي الذي اقره المجلس التشريعي بعد قراءاته الثلا ثة والقراءة الاخيرة.

سادسا: في المجال الحركي

ادركت اللجنة المركزية من خلال التقييم الشامل لمسار الاحداث بكل ما اظهرته من ايجابيات وسلبيات في المجالات المختلفة ان البنية التنظيمية والعلاقات بين القاعدة الميدانية والقيادات لم تكن على المستوى المطلوب، الا مر الذي ادى الى نشوء مراكز قوى واستقطاب في الساحة التنظيمية والمجالات الامنية والعسكرية، وبروز ظاهرة الاعلام الفردي الذي ساهمت الفضائيات في ترويجه. لقد ابرزت طبيعة الممارسات في الانتفاضة والمقاومة مجموعة ظواهر سلبية حرصت الحركة على محاربتها وخاصة ما يتعلق باطلاق الرصاص في المسيرات والجنازات ومن بين الاماكن السكنية. واستهداف المدنيين والمظاهر الانفلاشية التي جعلت السيطرة على السلاح امرا صعبا في مراحل الاستعراض، والذي اختفى معظمه في لحظات مواجهة الاجتياح والعدوان، باستثناء بعض المواقع والملاحم البطولية التي شهدها العالم في مخيم جنين والقصبة في نابلس وجباليا ورفح وغيرها من المخيمات والمدن والقرى.

لقد ادركت اللجنة المركزية ان اعادة ترتيب البيت الفتحوي تنظيميا واداريا واعلاميا يشكل المدخل الرئيس لترتيب البيت الفلسطيني بكل مكوناته في المنظمة والسلطة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وخاصة مؤسسات المجتمع المدني التي تشمل الاتحادات والنقابات والمنظمات الاهلية.

وقد حرصت اللجنة المركزية ان تركز على تفعيل دورها كقيادة جماعية ودور اعضائها بتحمل مسؤوليات فردية من شأنها ان تساهم في تفعيل دور الحركة في مجالات الاصلاح والتطوير والتعبير. فقررت ما يلي:

1. **في اطار اللجنة المركزية**

a) تفعيل دور اللجنة المركزية، بعقد اجتماعات دورية وطارئة كلما اقتضت الضرورية مع الاستمرار في بذل الجهود لحضور اكبر عدد ممكن من اعضائها.

b) اعادة توزيع مهام اللجنة المركزية على ضوء المهام النضالية والمجتمعية الراهنة، مع الاخذ بعين الاعتبار المهام الجديدة في الوطن.

c) ابلاغ المجلس الثوري والمفوضيات والاجهزة الحركية المركزية بمجمل قراراتها.

d) متابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية من خلاله تفعيل امانة سرها.

2. **في اطار المجلس الثوري**

على الرغم من الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال واعاقة التحركات بين مناطق الوطن الا ان التواصل بين اعضاء المجلس الثوري في اطار الضفة الغربية وقطاع غزة اصبح ضروريا بحيث يتم التغلب على الحواجز باجراء التواصل بالوسائل المختلفة بين المتواجدين في المكان والزمان لبحث جدول اعمال واحد والوصول الى نتائج متكاملة. وقد قررت اللجنة في هذا الاطار ما يلي:

a) التأكيد على ضرورة عقد اجتماعات المجلس الثوري في مواعيدها.

b) تفعيل لجنة الرقابة الحركية واستكمال تشكيلها لتمارس مهامها وفقا للائحتها المقررة.

c) تفعيل لجنة الرقابة المالية واستكمال تشكيلها لتمارس وفقا للائحتها المقررة.

d) تفعيل لجان المجلس الثوري المتخصصة ومتابعة مدى التزام اعضائها تنفيذ الخطط والبرامج الحركية المقررة داخل مؤسساتهم.

3. **في اطار المفوضيات والمكاتب المركزية**

<u>اولا: مكتب التعبئة والتنظيم</u>

لقد انصب جهد اللجنة المركزية لترتيب اوضاع التنظيم في اقاليم الوطن لاهميته الميدانية في ساحة المواجهة والصمود. وقد تم اقرار تشكيل مكتب للتعبئة والتنظيم في الوطن تحت الاشراف المباشر للاخ ابو عمار وبمشاركة عدد من اعضاء اللجنة المركزية اضافة الى تركيز مهمة مكتب التعبئة والتنظيم في الشتات على تفعيل دور الاقاليم في الساحات العربية والدولية المختلفة.

وتقرر ان يضم مكتب التعبئة والتنظيم في الوطن الى جانب اعضاء اللجنة المركزية عددا من القيادات التنظيمية من اعضاء المجلس الثوري والكوادر الفاعلة للتركيز على ترسيخ وحدة الفكر والتنظيم والممارسة الحركية وتفعيل دور الاقاليم وتنظيم الشبيبة الفتحاوية والتحضير السريع لعقد المؤتمرات في المناطق والاقاليم تمهيداً لعقد المؤتمر العام السادس للحركة لاجراء انتخابات قيادية جديدة بعيداً عن صيغة التعيين التي لم تعد مقبولة للقاعدة التنظيمية بعد هذا الغياب الطويل ولا بد من تهيأة الظروف لذلك. بالتغلب على كافة الصعوبات وبأسرع ما يمكن.

<u>ثانيا: مكتب المنظمات الشعبية</u>

يمتد العمق الشعبي لحركة فتح في صميم القواعد الجماهيرية الشعبية التي تشكلها الاتحادات والمنظمات والنقابات. وتعاني هذه المنظمات من مشاكل داخلية على مستوى البنية الناتجة عن غياب التكامل بين الهيئات المركزية والهيئات المحلية، الامر الذي يتطلب اعادة تشكيل المكاتب الحركية لتجسيد وحدة القيادة حركيا والتحضير لمؤتمرات شعبية واجراء انتخابات تجسد وحدة التنظيمات الشعبية في الوطن والشتات.

ثالثا: مكتب الشؤون الفكرية والاعلام والثقافة

تشكل وحدة الموقف الفكري الحركي ضرورة من اجل تكريس رؤية موحدة للمرحلة الراهنة ولبرنامج العمل التنفيذي بالممارسة العملية في المجالات والساحات المختلفة. وهذا يتطلب الا صدار المركزي للبيانات والتعاميم والنشرة المركزية وتفعيل الاعلام الحركي ومدرسة الكوادر الحركية وبما يعزز الوحدة العضوية في الفكر والتنظيم والممارسة.

لقد ادركت اللجنة المركزية اهمية التحرك في التطوير والتفعيل في المجالات المختلفة، ولكنها تنطلق في خطوتها الراهنة والمباشرة من تحديد طبيعة مرحلة المواجهة للطروحات المعادية التي تستهدف التغيير الذي بما يعني تدمير البنية الوطنية الثورية لحركتنا. ولفرض املاءات العدو بالقوة على شعبنا. ان طبيعة الاصلاح الذي تتطلع اليه حركتنا في ظل حكومة السفاح شارون، وما تلاقيه من دعم من ادارة بوش ومجموعة صهاينة البنتاغون تفرض علينا الاخذ بعين الاعتبار بالمراجعة الصارمة عند الترتيب لوضع الانسان المناسب في المكان المناسب، بحيث يستطيع ان ينجز فيه درء المفاسد على الاقل ان لم يكن مؤهلا لجلب المنافع. ولنحذر من دعوات الاصلاح التي هي صدى منطق الاعداء، والتي هي كلمات حق يراد بها باطل. ولكن الباطل يظل زهوقا ما دام الحق له بالمرصاد.

(وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) صدق الله العظيم

وانها لثورة حتى النصر